المقاولاتية الحرفية بالمجتمع الجزائري: بين التوجه والتحديات

Artisanal entrepreneurship in Algerian society: between orientation and challenges

حادة عمراوي[1] *، كريمة فلاحي[2]، السعيد رشيدي[3]

[1]جامعة سطيف 2 (الجزائر)،ا haddaamraouia@gmail.com

[2]جامعة سطيف (الجزائر)، karimafellahi@yahoo.fr

[3] جامعة سطيف 2 (الجزائر)، saidrechidi@yahoo.fr

Hadda Amraouia[1*], Karima Fellahi[2], Said Rechidi[3]

University of Setif (Algeria)[1], University of Setif (Algeria)[2]

University of Setif (Algeria)[3]

تاريخ الاستلام:2021/07/25 تاريخ القبول:2022/09/28 تاريخ النشر:2022/10/12

ملخص:

تعد مسألة المقاولاتية الحرفية في الوقت الراهن من القضايا التي أثارت اهتمام الباحثين السوسيولوجيين وإدارة الأعمال وحتى الأجهزة الحكومية، نظرا لما يترتب عنها من إمكانية تحريك الاقتصاد المحلي والنهوض بالتنمية الاجتماعية وامتصاص البطالة من جهة، والحفاظ على الموروث الثقافي للبلاد من جهة أخرى، ولهذا تهدف هذه الورقة البحثية إلى عرض مختلف العوامل المساهمة في ميلاد المقاول الحرفي (دوافع شخصية، اجتماعية، منظمية) بشكل عام وفي الجزائر بشكل خاص، والقضايا التي تواجهها الحرف والصناعات التقليدية بشتى تصنيفاتها (صناعات تقليدية فنية، صناعات تقليدية خدماتية، صناعات تقليدية إنتاجية) التي تعرقل مسارها التطوري، من أجل اقتراح الحلول المناسبة لهذه القضايا، اعتمادا على المنهج الوصفي التحليلي. وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن المقاولاتية الحرفية بالمجتمع الجزائري لا تزال تواجه تحديات من مختلف الجوانب، على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الأجهزة الحكومية من خلال إنشائها لهيئات الدعم والمرافقة، التي تختص في متابعة سيرورة المقاولة الحرفية من الفكرة إلى الإنشاء، وكذا تهتم بتمويلها وتسهيل عملية تسويق منتجاتها.

الكلمات المفتاحية: المقاولة، المقاولة الحرفية، الحرفي، الصناعات التقليدية.

Abstract:

The issue of artisanal entrepreneurship at present has aroused the interest of sociological researchers, business administration, and even government agencies, given the potential for stimulating the local economy, promoting social development, and absorbing unemployment on the one hand, and preserving the country's cultural heritage on the other. The research aims to present the various factors contributing to the birth of the craft entrepreneur (personal, social, and organizational motives) in general and in Algeria in particular, and the issues faced by traditional crafts and industries of various classifications (traditional technical industries, traditional service industries, and traditional productive industries) that impede their developmental path , in order to propose appropriate solutions to these issues, based on the descriptive-analytical approach. The results of the study concluded that the craft enterprise in Algerian society still faces challenges from various aspects, despite the efforts made by government agencies through the establishment of support and escort bodies, which specialize in following up the process of craft enterprise from idea to creation, as well as interest in financing and facilitating the process of marketing its products.

Keywords: Entrepreneurship, craft contracting, craftsmanship, traditional industries

*المؤلف المرسل.

مقدمة:

بعدما كانت الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر من مقومات الهوية الوطنية منذ القدم، وكوسيلة للتعبير عن الأصول الثقافية، أصبحت اليوم كسياسة بديلة لتنمية المجتمع المحلي خارج قطاع المحروقات، واعتبار الاستثمار فيها الطريقة المثلى لمعالجة العديد من المشاكل الاقتصادية، إذ أنها تتمتع بتشكيلة متنوعة من الفروع، حيث تهتم الجزائر بالموروث الثقافي من جهة وبتسويق المنتجات الحرفية من جهة أخرى، سواء كانت منتجات ريفية تقليدية تنتجها العائلات المقاولة كالزرابي والأواني الفخارية والأطعمة أو صناعات متطورة، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الحرف الجزائرية تأثرت بعدة ثقافات مرت عليها.

وعلى هذا الأساس توجهت الأجهزة الحكومية نحو إعادة النظر في تنظيمها للحرف حسب الفروع، وتقسيم مقاولة الصناعة التقليدية والحرف إلى مقاولة الصناعة التقليدية والمقاولة الحرفية لإنتاج المواد والخدمات، وفي نفس الوقت وضع مجموعة من الخصائص التي يتوجب توفرها في الحرفي لخلق هذا النوع من المقاولات، كممارسة أحد الأنشطة التابعة للصناعات التقليدية، تشغيل عدد محدد من العمال بطريقة قانونية، وأن يديرها شخص له صفة الحرفي لتسيير شؤونها وتقديم الخدمة أو المنتج، وكذا إنشاء مراكز مختصة في هذا القطاع لمتابعة هذه الأنشطة الحرفية وتقديم الدعم المالي لها وكل هذه الإجراءات والتدابير تم اتخاذها كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة.

ويظل توجه الأفراد نحو خلق المشاريع المقاولاتية في مجال الحرف والصناعات التقليدية مرتبط بعدة عوامل سواء ذاتية كانت أو خارجية، معتمدين على مختلف المصادر لتمويل مشاريعهم، غير أن العديد من القضايا تعرقل صيرورة مشاريعهم الحرفية سواء تعلق الأمر بالتمويل أو التسويق أو تدبير الموارد البشرية، والتي تهدد بقائها على الأمد الطويل، ولهذا سنحاول في هذه الورقة البحثية مناقشة التساؤلات التالية: ما هي عوامل ميلاد المقاول الحرفي؟ وما هي القضايا الأساسية التي تعرقل صيرورة المقاولات الحرفية؟، استنادا على المنهج الوصفي التحليلي.

1. عوامل ميلاد المقاول الحرفي.

1.1. العامل الشخصي:

ينطلق هذا الأسلوب من تأثير الدوافع الشخصية على أداء الأشخاص، فالإنسان يجتهد عندما يرى أن ذلك يمكنه من تحقيق النجاح. فحاجة الشخص إلى تحقيق التفوق هو أساس هذا الأسلوب، لذلك فإنه يتم استثمار العامل النفسي للشخص، وذلك من خلال إعطائه الحوافز، فتحقيق الربح عند التاجر هدف يدفعه إلى تحديث طرق التسويق والمغامرة المدروسة في إدخال سلع جديدة للسوق، وهكذا بالنسبة للحرفي (أحمد وبرهم، 2007، ص 25)، حيث نجده أكثره ميلا نحو المخاطرة في إنجازاته، إذ هذا النمط من الأعمال يشترط على صاحبها عدم التراجع، وابتكار الحلول المناسبة أثناء مواجهته للمشكلات في مسار الحرفة للحفاظ على بقائها في السوق، والتركيز على تحقيق الأهداف المستقبلية التي يعتقد من وجهة نظره أنها معقولة، ولهذا فكثيرًا ما يتوجهون نحو الاستثمار في أنشطة تعكس مهاراتهم وخبراتهم المهنية.

إن تحقيق الهدف المنشود، يقتضي إعطاء دافع وحافز للإنسان من أجل إظهار إبداعه وقبوله لحالة التحدي، باستجابة يظهر فيها الإبداع والمبادرة الجسورة. وكثيرًا ما نجد أن بعض الشركات، تجارية كانت أم صناعية، تمنح بعض المزايا لعامليها حتى يساهموا معا في تطوير الإنتاج باستمرار، وهو السلوك الذي يؤدي إلى مساهمات إبداعية

عظيمة في كثير من الأحيان، وخير مثال على ذلك اليابان، حيث نجد أن الكثير من أفكار الاختراعات الجديدة تأتي من العمال الذين تعطي لهم دوافع للابتكار، ورغم تطور أساليب تنمية المقاولاتية، إلا أن العامل النفسي الذي ركز عليه ديفد ماكليلاند مازال مقبولًا عند الباحثين (أحمد وبرهم، 2007، ص ص 25، 26)، والذي ركز في نظريته على ثلاث حاجات وهي الإنجاز والقوة والعلاقات، والتي تعرف كما يلي:

- الحاجة للانجاز، القوة المحركة لتحقيق التفوق والانجاز اعتمادًا على عدد من المعايير، إنها الكفاح لتحقيق النجاح.
- الحاجة للقوة، الحاجة للتأثير على سلوك الآخرين، بما يؤدي لتغيير ذلك السلوك.
- الحاجة للعلاقات الودية والقريبة مع الأشخاص الآخرين.

إذ يفترض مكليلاند أن لدى الأفراد رغبة قوية في تحقيق النجاح، وأنهم يكافحون لتحقيق الإنجاز الشخصي، لا للحصول على مكافأة بحد ذاتها، كما أن لديهم رغبة لأن يعملوا شيئًا ما أفضل أو أكثر كفاءة مما تم تحقيقه سابقا، وإن هذه القوة المحركة هي الحاجة للإنجاز، وقد تبين نتيجة للبحوث التي تمت في دراسة الحاجة للانجاز (العطية، 2003، ص 119)، أن الأفراد الذين يتميزون بحاجة قوية للإنجاز، يميزون أنفسهم عن الآخر من خلال رغبتهم بعمل الأشياء بشكل أفضل، إنهم يبحثون عن المواقف التي يتمكنون من خلالها من الوصول لتحقيق المسؤولية الشخصية في إيجاد الحلول للمشاكل، واستلام معلومات مرتدة سريعة متعلقة بنتائج أدائهم لكي يتمكنوا من التعرف وبسهولة فيما إذا كان أدائهم يتجه نحو التطور، والتي يتمكنون من خلالها من وضع أهداف متوسطة التحدي. كما أنهم لا يتميزون بحب المقامرة بسبب أنهم لا يرغبون بتحقيق النجاح نتيجة للحظ، إنهم يفضلون الأعمال التي تتحدى قدراتهم في حل المشاكل ويرغبون بالمسؤولية الشخصية عن تحقيق النجاح والفشل بدل من ترك النتائج للحظ أو لأفعال الآخرين (العطية، 2003، ص 119).

إن الرغبة الشديدة في الاستقلالية والولوج في العمل الحر، تدفع بالفرد نحو اختيار النشاط وإنشاء مشروع مقاولاتي، وبهذا الشكل يتخلص من القيود واللوائح القانونية التي تتميز بالتعقيد والبيروقراطية، وكذا يصبح رئيسا لنفسه ومخطط لأعماله وفق برنامج يضعه على حسب ما يحقق له النجاح، وبالتالي يكون أكثره تحمل للمسؤولية الذاتية لأعماله وتجاه محيطه.

2.1. السياق الأسري:

أثبتت العديد من الدراسات العلمية تأثير مرحلة الطفولة والنشأة المبكر على الشخصية، حيث تلعب الأسرة دورا جوهريا في تنمية سمات المقاولاتية لدى الأطفال، ويميل رواد الأعمال إلى أن يكونوا أبناء لآباء أو أمهات يمتلكون مشروعات خاصة، كما تلعب الأسرة دورًا مهما في وجود الرغبة والمصداقية في مجال ريادة الأعمال كمستقبل مهني. فقد أشارت هذه الدراسات إلى أن الأسرة تعمل على تشجيع أبنائها على ممارسة السلوكيات المقاولاتية، مما يؤكد أهمية دور الإرشاد الأسري في دعم وتنمية سمات المقاولين، فإن الأطفال في هذه البيئة ينشئون ولديهم متطلع ودافعية لإنشاء أعمال خاصة بهم (كافي، 2016، ص ص 29، 30).

إذ أن غالبية الأسر الجزائرية تعتمد على أسلوب إشراك الأبناء منذ الصغر في ممارسة الأعمال وتحمل المسؤوليات خاصة التي تمتلك مشاريع خاصة بها، وتشجعهم على صنع وبيع منتجات تقليدية خاصة في المناطق

الساحلية التي تستقطب السياح بشكل كبير، وفيه يتعلمون طرق التسويق ويكتسبون مفاهيم بطريقة تلقائية مرتبطة بعالم الشغل، باعتبار الفرد ابن بيئته فيها يتلقى تنشئته الاجتماعية التي تؤثر على مساره وتوجهاته مستقبلا، وتبقى الصناعات التقليدية والحرف تتوارث عبر الأجيال للحفاظ على الموروث الثقافي من جهة وكسب الرزق اليومي من جهة أخرى، ولهذا نلاحظ أن الأفراد تختلف توجهاتهم من مجتمع إلى آخر بناء على العادات والقيم المنتشرة فيها، ولقد أثبتت العديد من الدراسات المتعلقة بدوافع توجه الأفراد نحو خلق مقاولة حرفية، أن أغلبهم ينتمون إلى عائلات مقاولة ذات خبرة طويلة في المجال، وهذا ما أكده الباحث الجزائري أحمد بيعقوب Bouyacoub Ahmed في دراسته الميدانية les nouveaux entrepreneurs en Algérie en période de transition : la dimention transnationale التي أجراها على 35 مقاول، أنه من خصائص المقاولين الجزائريين انتمائهم إلى عائلات التجار والحرفيين، كما أوضح الباحث بوخبزة M.Boukhobza في مقاله rupture et transformation sociales en Algérie "أن المقاولين أتوا بنسبة 39 % من آباء فلاحين و18% تجار وحرفيون" (مراح، 2010، ص 49).

3.1. أجواء الحرية والتحرر من القيود الصارمة على الأفكار والمفاهيم العلمية والفنية الجديدة:

حيث أن هذه الأجواء هي التي توفر الضمانة في إيجاد مجتمع التفتح العلمي ومجتمع بكل ما يعنيه هذا التنوع من إثراء النشاط العلمي والبحثي بالمشروعات الجديدة، وحس التفاؤل الذي يمنح المبتكرين الإحساس بالقوة والقدرة، من أجل القيام بالكثير في خدمة التطور الإنساني عموما ومجتمعهم بشكل خاص، من خلال رفده بالأفكار والمفاهيم والعملية (التكنولوجيا) والمنتجات الجديدة (نجم، 2012، ص 268)، إذ أن المجتمعات التي تفتح مجال للابتكار ودعم شبابها في توفير الإمكانيات المناسبة لتجسيد أفكارهم في الواقع، نجد أنها متقدمة اقتصاديا على المجتمعات التي تعيق كل محاولات التغيير والإبداع، كما أنها تستقطب شبابا من المجتمعات المجاورة لها وتمنح لهم فرص الابتكار في مختلف الأنشطة.

ولاشك في أن كل مجتمع "من أجل المحافظة على الحالة القائمة ومزاياه الحالية لن يفتقر إلى من نسميهم محطمي الابتكار، تذكيرًا بحركة اللوديت، أو محطمي الآلات التي ابتدأت في بداية القرن التاسع عشر كرد فعل على إدخال آلات النسيج الجديد التي هددت أعمالهم. لهذا فإن أجواء الحرية هي التي تساعد الجميع على أن تذهب بالزبد جفاء لكي يبقى ويتطور ما ينفع الجميع من أجل المستقبل" (نجم، 2012، ص268). ولو نتحدث عن المجتمع الجزائري بصفة خاصة، نجد أنه من المجتمعات التي تتيح لشبابها فرص الولوج في عالم المقاولاتية خاصة في قطاع السياحة والصناعات التقليدية، الذي يعاني من التهميش مقارنة بالقطاعات الأخرى- لتهرب الشباب من الولوج إلى ممارسة أنشطة هذا القطاع بسبب جهل أهميتها في تحقيق التنمية المتوازنة، وغياب سياسة التسويق التي تعتبر منطلق الإنتاج وفتح المجال للمستهلك من أجل التعرف على الصناعات التقليدية الجزائرية- وهذا من خلال إنشاء أجهزة الدعم والمرافقة لمختلف الشرائح العمرية، وكذا المساهمة في إنعاش حس المقاولاتية على مستوى الجامعات ومعاهد التكوين.

4.1. العوامل المنظمية: بإمكان المشاريع المقاولاتية الحرفية لعب دور إيجابي في الاقتصاد المحلي من خلال استخدام قدرتها على تنظيم الخسائر الناتجة عن المخاطرة الجديدة، وإدارتها والحد منها. فالمقاولة إطار يتفاعل

داخلها كل من: الأفراد، والأنشطة المقاولاتية، والموارد. وتؤثر التعليمات والهيكل التنظيمي ونوع الاتصالات بشكل أساسي في نشاط الأفراد. بالإضافة إلى ذلك فإن المقاولة ظاهرة إنسانية اجتماعية هادفة، تربط بين كل من الموارد والعوامل والعناصر الموقفية والبيئة الخارجية والداخلية (العاني وجواد، 2014، ص 44)، إذ أنها تتعامل مباشرة مع المحيط الخارجي، ولتحقيق العوائد المرتفعة تسعى لكسب ثقة المستهلكين وبناء علاقات وطيدة معهم، أما على المستوى الداخلي فهي تعتمد على اللامركزية في اتخاذ القرارات وإشراك العمال في تقديم القيمة المضافة.

وبالتالي، فإنه يمكن اعتبار إستراتيجية الشركة القائمة على الابتكار، والثقافة، وأسلوب القيادة والإدارة، والعمل بروح الفريق، من أكثر العوامل أهمية في تشجيع الأنشطة المقاولاتية. ويعتبر الهيكل التنظيمي عنصرًا رئيسًا في نجاح المشروع المقاولاتي، ذلك أنه الركيزة الأساسية في استراتيجيات الإبداع والابتكار. والأمر نفسه ينطبق على المعرفة التي يمتلكها الأفراد، إذ يجب الحفاظ عليها، من خلال الاستفادة منها لصالح المقاولة في أنشطتها التنظيمية، سواء في حل المشكلات التي تتعرض لها أو في اتخاذ القرارات الحاسمة، بمعنى على المقاول أن يعرف كيف يستفيد من الخبرات الفردية الكامنة لدى العاملين، والتي تدخل ضمن عملية الاستثمار المربح بتحويل الرأس المال الفكري إلى قوة إنتاجية، لذلك أصبح الاعتماد على الأطر التنظيمية الهرمية أقل، كما ازداد الاعتماد على توفير الظروف الداعمة، وعلاقات الثقة المتبادلة بين الإدارة والعاملين (العاني وجواد، 2014، ص ص44، 45).

5.1. التغير الاجتماعي:

يقر Everett Hagen بأهمية العامل الشخصي في نشأة المقاولة، ولكنه يؤكد أن ظهور إبداع الشخص يتأتى من خروجه أو انسحابه من الوضع الاجتماعي التقليدي الذي يعيشه (التغير الاجتماعي)، أما عملية الانسحاب من الوضع السائد فتتم من خلال الهجرة سواء تمت اختيارًا أو بالقوة، فالوضع الجديد في المهجر يضع الفرد أمام تحدي اقتصادي وحضاري يحفزه في كثير من الأحيان على ترك أسلوب الحياة الذي نشأ عليه واقتباس بعض القيم الجديدة التي تمكنه من إظهار إبداعه. إن الشخص الغريب في المجتمع الجديد (مجتمع الهجرة) يفلت من الضغوط الاجتماعية التي كانت تلاحقه. ولذلك يتصرف بحرية أكبر ويفكر بطريقة أكثر تحررا. وهذا يفسر إبداع الكثيرين في المهجر بعد أن كانوا عاديين جدا في مجتمعهم. فالهجرة إلى مجتمع جديد تضع الكثير من معتقدات الأفراد وقيمهم وعاداتهم المكتسبة في مجتمعاتهم السابقة على المحك (أحمد وبرهم، 2007، ص 26).

فعلى سبيل المثال هناك أفراد جزائريون هجروا بعد الاستقلال إلى فرنسا وأنشئوا مقاولات في مختلف الأنشطة وهذا لعدم توفر الإمكانيات بالجزائر في ذلك الوقت، وطبيعة النظام المعتمد لا يسمح بالولوج إلى العمل الحر، وإلى جانب الهجرة هناك عوامل أخرى خارجية تدفع الأفراد نحو خلق المشاريع المقاولاتية كالطلاق خاصة بالنسبة للنساء لإعانة أنفسهن ماديا، وكذا الفصل من العمل وعدم الرضا الوظيفي، حيث أن هذه الفئة الأخيرة تسعى للاستفادة من خبرتها الطويلة لدى المؤسسات العمومية وتكون سيرورة مقاولاتها أكثر نجاحا مقارنة بالفئات التي لا تمتلك الخبرة الكافية لإدارة المالية والبشرية والتقنية.

2. قضايا الحرف بالمجتمع الجزائري.

لقد عرفت الجزائر فئة اجتماعية تخصصت في مجال الصناعات التقليدية سواء الخدماتية أو الإنتاجية من أهمها الأواني الفخارية والطينية، الحلي والمجوهرات، الزرابي، الصناعات الغذائية، والمنتجات الجلدية وغيرها من الحرف

التقليدية، حيث يطلق على هذه الفئة تسمية الحرفيون أو المقاولون التي تحاول الحفاظ على الهوية والموروث الثقافي، وأن المستقبل مرهون بالأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، إلا أن هذه الحرف في المجتمع الجزائري لا تزال تعاني من العديد من المشاكل مقارنة بالدول المجاورة –كتونس التي ساهمت في الحفاظ عل أصالة التراث الحرفي التونسي من خلال ربطه بالسياحة–، رغم محاولة الحرفيون مواجهتها بشتى الطرق والوسائل، التي لم تكن من نمط واحد إنما متعددة الاتجاهات، وأصبحت تشكل أزمة محلية في تحويل الحرفي من مبدع ومنتج إلى حرفي انتهازي وبرجوازي لا يهتم بالابتكار بقدر الحصول على ثروة مادية بمختلف الطرق، وهذه القضايا تختلف على مر السنين لتباين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية من جيل إلى آخر، ومن خلال هذا العنصر سنحاول عرض أبرز القضايا المتعلقة بالحرف بشتى أنواعها مع تحديد المشكلات المسببة في فشل المقاولات الحرفية في الجزائر وهي كالتالي:

1.2. الأنشطة الحرفية الغير الرسمية:

إن تزايد وتعقيد الأنشطة غير الرسمية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلدان النامية بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة، ظاهرة لا يمكن إنكارها وهو قطاع غير منظم، والذي يشير إلى مجال من الاقتصاد حيث تعمل وحدات الإنتاج خارج الدوائر الاقتصادية والمالية الرسمية، دون استكمال الإجراءات القانونية، لإنشاء السجل التجاري والإقرار الضريبي (Korichi et Al, 2013, p 40).

إذ في الجزائر العديد من الأنشطة الحرفية لا تكشف عن وجودها للسلطات الضريبية، ويتم الكشف عن عدم رسميتها من خلال ثلاث معايير حفظ الحسابات، عدم دفع الضرائب، وعدم الامتلاك لرقم السجل التجاري أو البطاقة الحرفية، وفي الغالب يمارس الحرفيون أنشطتهم بطريقة فوضوية، حيث إنشاء المقاولات الحرفية في الخفاء ينتج عنه توظيف يد عاملة دون ضمان تسجيلها في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وبدون تأمينات اجتماعية، وفي حال وقوع حوادث عمل على مستوى المقاولة لا يمكن تعويض صاحبه أو العمالة بأي شكل من الأشكال، وبالتالي تؤثر سلبا على المجتمع خاصة وأن سنوات العمل لدى هذا النوع من المقاولات لا تحسب في التقاعد، إلا في حالة أن قرر العامل دفع اشتراكات التأمين الاجتماعي بنفسه على مستوى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجراء خلال كل شهر أو ثلاثة أشهر وفق القانون المعمول به. هذه "المشاريع الحرفية التي تعمل دون أي تشريع تلحق ضررًا كبيرًا بالوحدات الاقتصادية التي يتم إنشاؤها أيضا، لأنه بالهروب التام من السلطات الضريبية وعدم تحمل أي رسوم اجتماعية، فإنها تقدم لهم منافسة غير عادلة مما يعاقبهم" (Korichi et Al, 2013, p 40).

بمعنى أن التخلص من التكاليف المادية ووضع الأسعار المنافية تماما لقانون العرض والطلب يشكل خلل في المنافسة وتكون غير عادلة بين الحرفيين غير الرسميين والحرفيين الرسميين، ولا تزال البيئة الاجتماعية والاقتصادية للمشاريع الحرفية في القطاع غير الرسمي، تتنوع مظاهرها وتتصل بالعديد من المجالات وهي عدم التصريح أو الإعلان عن الموارد المالية وحتى التقنية، بالإضافة عجز الأجهزة الحكومية المختصة في إحصاء عدد الحرف ونوعها بسبب الإنشاء الغير المنتظم وتغيير مكان تواجدها، وكذا عدم القدرة على إحصاء عدد العمال الذين ينتمون إلى هذا النوع من المقاولات، وفي ذات السياق "اتساع السوق السوداء التي يرجع الرسوم الإلزامية التي تتحملها المقاولات المعلنة من الضرائب والمساهمات والتي يمكن أن تتجاوز 50 % من حجم المبيعات، في حالة الإعلان عن الربح،

بالإضافة إلى التهاون السلطات العامة بدافع نية ضمان السلام الاجتماعي (Korichi et Al, 2013, p 41).

ومن بين الأسباب التي تدفع الحرفيين إلى تأسيس أعمالهم في الخفاء تعقد الإجراءات القانونية التي تضعها أو تصدرها الأجهزة الحكومية الجزائرية، على الرغم من التعديلات التي تجريها من حين إلى آخر لتسهيل إنشاء الأعمال المقاولاتية، حيث ينظر الحرفي لتلك الإجراءات على أنها تضييع للوقت والمصاريف من جهة، والتهرب من النفقات المادية التي يدفعها سواء المتعلقة بفواتير الضرائب أو مستحقات التأمين الاجتماعي التي يعتبرها الحرفي كسبب رئيسي لعدم القدرة في الحفاظ على وجود تلك الحرف ومواجهة غلاء المعيشة من جهة أخرى، وفي ذات السياق أصحاب الأنشطة الحرفية الغير الرسمية لا يفقهون في الأمور المالية والإدارية خاصة الغير المتعلمين، إذ أنهم لا يدركون بالامتيازات التي يحصلون عليها في حال امتلاكهم للبطاقة الحرفية التي تسمح لهم للمشاركة في المعارض الوطنية والدولية لاستعراض أهم منتجاتهم وخدماتهم في المناسبات الثقافية والسياحية، كما توفر لهم مراكز أو دار للصناعات التقليدية التي تسمح لهم بعرض منتجاتهم الحرفية، وبالتالي مجبرين على كراء محلات مناسبة لبيع أغراضهم في المقابل تظهر تكاليف إضافية متعلقة بالإيجار وفواتير الماء والكهرباء، وكما أنهم لا يستفيدون من مختلف التأمينات الاجتماعية (التأمين عن البطالة، التأمين عن العجز، التأمين عن المرض، التأمين حوادث العمل والأمراض المهنية) التي تقلل من الأضرار في حال وقوعهم في المشاكل المهنية مستقبلا.

2.2. قضية التكنولوجيا وعدم الإبداع:

تتميز العولمة في مرحلتها الراهنة بهيمنة مقولات ليبرالية تعمل على تدمير التنظيم الجماعي التعاوني للحرفيين وتفكيك النشاط الحرفي التقليدي لبسط أشكال جديدة من علاقات العمل، فهناك من يرى أن العولمة نجحت في تفكيك غالبية التعاونيات الحرفية وضربت ركائز نظام التعاون التقليدي القديم في العمل والتنظيم والتعاون البشري، فهناك تهديد حقيقي لضرب الحرف التقليدية وقيمها من خلال المد التقني المتزايد، وهو ما يضعف المناعة الوطنية والثقافية لدى المواطنين، ويقود تدريجيا إلى حداثة مشوهة ومقطوعة الجذور عن التراث والمعارف التقليدية وما يرتبط بها من أبعاد وقيم روحية أخلاقية، فلا بد من حماية الإنتاج الحرفي والعاملين فيه من سلبيات عصر العولمة التي تحرص على نشر التكنولوجيا المتطورة بسرعة، لأن مخاطرها المباشرة ستطول ملايين الناس في جميع مناطق العالم (محبوب، 2016، ص 23)؛ وهذا ما سنوضحه في الفقرة الموالية.

ذلك أن تدهور الحرف التقليدية في المجتمع الجزائري راجع إلى الانتشار الواسع للتكنولوجيا واستخدام الآلات في الإنتاج بدل العمل اليدوي، ما يجعل الحرفيون يهتمون بالكم أكثر من النوع، فينتج عن ذلك ضعف مستوى الإبداع لديهم وتصبح تلك الحرف تفقد أصالتها مع مرور الوقت، ويضطر الكثير من الحرفيين إلى تغيير النشاط الذي يتميز بالجودة والإتقان من خلال استخدام الآلات، وبهذا الشكل يخلفون انقراض بعض الحرف التقليدية، وهناك من يلجأ إلى شراء منتجات حرفية أجنبية مستوردة وبيعها، خاصة المنتجات الصينية والتركية التي اجتاحت الأسواق المحلية الجزائرية، وإهمال الحرف التقليدية المحلية، ويرجع سبب هذا الانتشار لتأثر المستهلك الجزائري بثقافة تلك البلدان، وفقدان الثقة بالمنتج الحرفي المحلي.

كما أن قضية التجديد في الصناعات التقليدية تؤثر عليها بالسلب حيث يصعب تحقيق التوافق بين ما هو جديد وما هو تراثي محلي، فديناميكية الحاجات الاستهلاكية تدفع الحرفيين إلى التجديد في منتجاتهم وخدماتهم، وكلما أخذوا بمسار المعاصرة أفقدوا تلك الحرف ميزاتها وإعادة بنائها وفق ما يناسب حاجات العصر، "وهذا ما يتطلب في الواقع استعدادا خاصا لدى المقاول يتجاوز حدود القدرة على تطبيق سياسات التدبير المتطورة والإقتداء بأساليب العمل الفعالة في التسيير" (أمعمري، 2017، ص17).

3.2. قضية التمويل:

تشير النتائج التجريبية للاقتصادي الجزائري **بويعقوب** إلى أن مشاكل التمويل تعتبر من القضايا الرئيسية الحالية التي يواجهها المقاول، لذلك تعد ممارسة الائتمان بين المؤسسات واستخدام قنوات التمويل غير الرسمية ضرورية كرد فعل، مما يسمح للمؤسسات بالهروب من تأثير البنوك العامة، إن شروط الحصول على التمويل المصرفي غير مواتية لأي مطالب وهي أكثر عقوبة، فهي تتسم بهشاشة مالية كبيرة نسبيًا مقارنة بالمؤسسات الكبرى وتشعر أكثر بالاختلافات في أسعار الفائدة، التي تؤثر بشكل مباشر على الخزينة، وبالتالي تشكل عقبة رئيسية لتطورها، لم تنجح إرادة السلطات والإصلاحات العديدة التي أجريت في تعديل الاقتصاد الوطني، وبالتالي منحها قروضا يعني بالنسبة للمصرفيين تحمل مخاطر عالية، وأن المقاولات الحرفية تواجه صعوبة الحصول على التمويل (Si Lekhal, 2013, p 19) حيث تجد البنوك نفسها أمام عدد كبير من ملفات طلب التمويل، لكن يصعب تمويلها كلها بالأخص في الآونة الأخيرة بسبب تذبذب اقتصاد البلاد وفي نفس الوقت ارتفاع قضايا عدم القدرة على التسديد، كما أن البنوك تفضل القروض الكبيرة التي تتفاوض فيها مع أشخاص مختصين في التمويل يجيدون لغة البنوك.

وبالتالي ينتج عن القروض البنكية آثار سلبية يمس العديد من الأطراف، أهمها الحرفي سيعاني من مشاكل الرسوم والضرائب، إذ يجد نفسه عالق في النفقات المادية التي لا يستطيع دفع مستحقاتها حيث كل مرة يتأخر عن الدفع من جهة ويصبح الدخل الشخصي منخفض إلى جانب عدم كفاية الهامش والربحية من جهة أخرى، وقد يتعرض العامل إلى الإقصاء من العمل بسبب عدم القدرة على دفع أجره، وفي هذه الحالة فالمقاولات الحرفية تزيد من مشكلة البطالة وعدم القدرة على تطوير مجال نشاطها واستقطاب يد عاملة جديدة مع العلم أن هذا النوع من المقاولات مكلفة بحماية فئة الشباب من الانحراف من خلال تشغيلها والرفع من المستوى المعيشي للبلاد. وفي ذات السياق هناك حرفيين يلجئون إلى مصادر بديلة غير بنكية بسبب صيغة الإقراض التي تتنافى مع الأعراف الاجتماعية والدينية، والمتمثلة في مصادر التمويل العائلية والشبكات الاجتماعية، وحتى في هذه الحالة يواجه المقاول الحرفي العديد من المشاكل إذ أن الأغلبية يرفضون التمويل بسبب غياب الضمان من أجل استرجاع تلك الأموال ما يدفع البعض إلى وضع شروط سواء أن يكون شريك في العمل والاستفادة من العوائد أو توظيفه هو أو أحد أقاربه.

4.2. القيود المتعلقة بالتسويق:

في الجزائر لا يزال سوق العمل غير مستقر ويخضع لجميع التجاوزات الممكنة، فالعادات التي يخضع لها متعددة، والأهم هو النقص الحاد في الخبراء الإدارة والمديرين والفنيين المؤهلين، ووجود قيود قوية في إدارة الموارد البشرية (إدارة العقود والإجراءات وتكاليف التكرار)، عدم وجود معاهد تدريب متخصصة وضعف جودة البرامج

المقدمة، بالإضافة إلى عدم كفاية التدريب المقدم من المعاهد والجامعات مع الاحتياجات الحقيقية للشركات ومن حيث التقنيات الحديثة للإدارة والتنظيم والتسويق (Korichi, 2013, p 42).

والملاحظ أن مشاكل التسويق تأتي من جانبين جانب الحصول على المواد الخام بأسعار مناسبة حسب توقعاتهم وبكميات كافية، وجانب تسويق المنتجات الحرفية والخدمات بأسعار معقولة، حيث يعاني الحرفي من قلة الإحصاءات المتعلقة بالأسواق المستهدفة وطبيعة المنتجات المطروحة في السوق المحلي وأسعارها، مع العلم يتوجب على الحرفي أن يتحلى بكل المواصفات لمواجهة خصمه في السوق وإلا سيتعرض إلى خسائر مادية، وإلى جانب هذا يواجه المقاول مشكلات أخرى في مجال التسويق أهمها:

- "تواجه المشاريع المقاولاتية مشكلات الحصول على الخامات بالقدر الذي يكفي الطاقة الإنتاجية لهذه الوحدات، حيث أن بعض هذه المنشآت تحصل على حصص لا تكفيها وبعضها لا يحصل على حصص بالمرة مما يدفعها إلى اللجوء إلى السوق للشراء منها بأسعار مرتفعة تؤدي إلى رفع تكاليف الإنتاج وعدم القدرة المنافسة في السوق" (سعد، 1998، ص106).
- عدم قدرة الوحدات الصناعية الصغيرة من الشراء بالجملة والتخزين وذلك نظرا لضعف الإمكانيات التي تواجهها مما يضطرها إلى شراء كميات أصغر بأسعار أعلى نسبيا على فترات متكررة وتقع بذلك تحت سيطرة المحتكرين من التجار.
- عدم قدرة المشاريع المقاولاتية على الحصول على حصة أو إذن استيراد للخامات أو المعدات للمشروعات التي تحتاج إلى خامات مستوردة كالأخشاب والنحاس والجلود وورق الذهب والخيرزان الأمر الذي أدى إلى وجود سوق سوداء تباع فيها هذه الخامات بأسعار مرتفعة.
- صعوبة البيع عن طريق الوكالات الوسيطة بالأسعار السابق تحديدها لنقص معايير الأصناف والأسماء التجارية.
- تذبذب أسعار الخامات والكميات المعروضة منها وتغيير مواصفات الخامات الداخلة في التشغيل بصفة مستمرة مما يؤدي إلى عدم ثبات الصنف وجوده المنتج (سعد، 1998، ص ص 106، 107).
- المقاولات الحرفية أقل توجه مقاولاتي كونها أقل إبداع ومخاطرة، ودافع أصحابها هو الحفاظ على الموروث الثقافي (خميس و حجاج، 2019، ص309).
- عدم وجود أماكن متخصصة لعرض وتسويق المنتجات الحرفية التي تنتجها المقاولات الحرفية المصغرة والصغيرة، إلى جانب مراكز أو دار الصناعات التقليدية.
- غياب الخبرة في التعامل مع السياح والمستهلكين الأجانب من جهة وضعف القدرة الشرائية للمستهلك المحلي من جهة أخرى.
- صعوبة تصدير المنتج الحرفي التقليدي إلى الخارج.

5.2. قضية الإجراءات الإدارية والقانونية:

إن الأمور التنظيمية تعيق كثيرا عملية إنشاء المقاولات الحرفية لفترة طويلة، في الواقع تعقيد الإجراءات اللازمة لإعداد ملفات الطلب إما للائتمان أو التفويض لممارسة أو حتى عقد الإيجار، تثبط المبادرة الخاصة وبالتالي تحد من إرادة المقاولين الحرفيين المبتدئين وينتهي الأمر بهؤلاء الأشخاص أيضا في نهاية المطاف بمواجهة العديد من

المستندات التي سيتم توفيرها ويتطلب إعدادها أو الحصول عليها أيضا طلبا من إدارة عامة أخرى، وتعددية الخدمات التي سيتم الاتصال بها كمثال آخر يمكن تقديمه حول المشاكل الإدارية (Berrah et Bourif, 2015, p 26)، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على محل أو عقار لمزاولة النشاط الحرفي سواء من حيث عدم توفره، أو الإجراءات الإدارية التي تتميز بالصرامة، إذ ينتظر المقاول الحرفي من سنة إلى خمس سنوات للحصول على عقار عمومي، ما يجعلهم يمارسون عملهم بطريقة فوضوية وينتقلون من مكان إلى آخر وفي بعض الأحيان يستقرون في أماكن مكتظة بالسكان ما ينتج عنه مشاكل اجتماعية كالشجارات اليومية بسبب الضجيج الذي تحدثه بعض الحرف، أو التلوث بيئي لعدم وجود مكان مخصص لرمي النفايات، وفي حالة توفر العقار يكون بأسعار غالية يستحيل لحرفي بسيط كرائه أو شراءه.

وفي ذات السياق وفي الآونة الأخيرة أقدمت الأجهزة الحكومية الجزائرية على توزيع محلات تم إنشاءها خصيصا لبعض الحرف التي لا تتطلب مكان كبير لتسويق منتجاتها حيث تدفع 1500.00دج للشهر كحق للإيجار، لكن غياب الشفافية وديناميكية الجشع أدى إلى التوزيع غير العادل لتلك المحلات واستفاد منها غير الحرفيين بنسبة كبيرة، وهذا ما يشجع على المضاربة والمضايقات اليومية التي يتعرض إليها الحرفي وبالخصوص الإناث منهم، وأدى بالبعض إلى التنازل والتخلي عن تلك المحلات على الرغم أن سعر الإيجار منخفض (سعر رمزي). كما يعاني المقاولون الجزائريون بشكل كبير "من نقص التعاون وغياب تكامل البنوك، الذين يجدون أنفسهم مترددين في التحويلات النقدية الأولى ويخشون من الخطر الكبير الذي يمثلونه، هذه هي الطريقة التي يلعب بها وزن الضمانات المطلوبة من قبل البنوك، ودورها في عرقلة عملية الخلق من جذورها، عدم توفر الأدوات والمعدات بأسعار معقولة من ناحية وتكلفة الاستثمارات التي سيتم القيام بها على وجه الخصوص في المراحل الأولى من التنفيذ من ناحية أخرى، إن الوصول إلى سلع ومعدات يعني أن المبدع والمقاول يرى زيادة في مسؤولياته المادية والمالية" (Berrah et Bourif, 2015, p 26). خاصة التي يتوجب استيرادها من الخارج حيث في هذه الحالة يتطلب الأمر تكاليف إضافية سواء ضريبية أو جمركية بغض النظر عن ثمن تلك المعدات.

كما تتأثر المشاريع المقاولاتية الحرفية في الجزائر بالإجراءات البيروقراطية، فتعدد مراكز اتخاذ القرار، والآجال الطويلة التي تستغرقها معالجة الملفات، وتفشي ظاهرة الرشوة والمحسوبية، بالإضافة إلى عدم استقرار النصوص التنظيمية، كلها عوامل تحد من قدرات هذه المشاريع على العمل، والانطلاق لمواكبة التغيرات السريعة في الأسواق. إن صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية للحصول على قبول المشروع، إضافة إلى التباطؤ الإداري، يظهران بأن المشكلة هي مشكلة ذهنيات، ذلك أن سرعة حركية اتخاذ القرارات وإصدار النصوص التنظيمية، لم تواكبها حتى الآن حركية مماثلة على مستوى الأجهزة التنفيذية (سلطاني، 2014، ص ص 167، 168).

6.2.الأعباء الضريبية والجمركية:

إن المشاريع الحرفية تعاني من ضغط ضريبي وجمركي رهيب "لا يساعدها بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي، بل يؤدي إلى تنامي العديد من الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي، زيادة على ذلك فإن النظام الجمركي يشكل أحد العقبات التي تعيق نمو المقاولات الصغيرة والمتوسطة، نظرًا لما يتميز به من بيروقراطية كبيرة، وبما أن المشاريع المقاولاتية تساهم في التنمية وإنشاء مناصب عمل بشكل فعال، فهي تساهم في تطوير

الاقتصاد دون الحاجة إلى اقتطاع الضرائب والرسوم الجمركية على أنشطتها، وربما تكون سياسة الإعفاء الشامل من الضرائب والرسوم الجمركية أكثر فعالية لضمان نموها وتطورها" (عواطف وسليمان، 2014، ص ص 11، 12).

إذ أن الحرفيين يعانون من تكاليف الضرائب وفي نفس الوقت يُقضى على منتجاتهم بفعل الاستيراد من الخارج، فعلى سبيل المثال على الرغم من إنتاج الأواني الفخارية في الجزائر بمختلف أشكالها وأنواعها وبجودة عالية، فإنه يتم استيرادها من الدول المجاورة وحتى من الصين وتركيا ونفس الأمر يحدث لباقي الحرف، وهو ما يمثل تهميش للحرف المحلية، مع العلم أن هناك منتجات يتم استيرادها بالرغم من إنتاجها بطريقة مغشوشة والتي قد تسبب في انتشار أمراض خطيرة على المجتمع خاصة التي يتم عرضها وبيعها في السوق السوداء بأسعار رخيصة ونوعية رديئة، كما أن الحرفي يتعامل مع مستهلك ذا قدرة شرائية ضعيفة، واهتمامه الأساسي إشباع الحاجات الرئيسية ما يؤدي إلى كساد الإنتاج الحرفي، وبالإضافة إلى ذلك هناك عوائق أخرى تواجهها الحرف التقليدية في الجزائر أهمها:

- ✓ "نسب الضرائب والرسوم المقتطعة على الأنشطة الحرفية الصغيرة والمتوسطة خلال مرحلة الاستغلال تؤدي إلى ارتفاع الضغط الجبائي الذي كان من نتائجه توقف العديد منها عن النشاط.
- ✓ صعوبات جمركية نتيجة الإجراءات المتخذة من طرف الإدارة الجمركية التي لم تتكيف مع القوانين والآليات الجمركية الدولية.
- ✓ ارتفاع الضغط الجبائي بسبب تطبيق الرسم الإضافي الخاص، يؤدي إلى ارتفاع سعر تكلفة المنتجات المصنعة الناتجة عن إعادة تقييم الأموال الثابتة والمواد الأولية المستوردة الناجمة عن انخفاض قيمة العملة" (عواطف وسليمان، 2014، ص 11).
- ✓ غياب الثقافة الضريبية لمعظم المقاولين الحرفيين ما يجعلهم غير قادرين على تجاوز معيقاتها، وكذا عدم قدرتهم على التنسيق بين البرامج التدريبية والعملي.

خاتمة:

في الأخير يمكن القول أن توجه الأفراد نحو إنشاء المقاولة الحرفية ليس بمحض الصدفة وإنما راجع إلى عدة عوامل متشابكة، التي تدفعهم نحو التفكير في العمل الحر بعيد عن القيود التي يضعها رؤساء المؤسسات ذات الطابع العمومي، حيث الرغبة في الاستقلالية والثقة في النفس والسعي لتحقيق الذات كلها خصائص تحفز أصحابها على الابتكار والمخاطرة دون تردد، كما أن للشبكات الاجتماعية دور كبير في التأثير على سلوكات الأفراد وميولاتهم، حيث تجمعهم روابط اجتماعية وعمليات تأثر وتأثير، تسمح لهم بالتفاعل المستمر واتخاذ القرارات، وفي ذات السياق تتمتع الجزائر بصناعات تقليدية وحرفية متنوعة سواء منتجات أو خدمات، والاستثمار فيها سيحقق عوائد مرتفعة وخلق ثروة مادية محلية في البلاد، لكن طبعا من خلال تنسيق الجهود وإتباع سياسات تنموية تضمن تحقيق النجاح، ذلك أنه في الواقع الاجتماعي أثبتت العديد من الدراسات أن المقاولات الحرفية في الجزائر منذ القدم وهي تواجه عراقيل وتحديات تسببت في فشل بعضها وشطب بعضها الآخر، ولذلك على الأجهزة الحكومية الجزائرية اتخاذ التدابير اللازمة لإيجاد الحلول المناسبة والتي يمكن حصرها في:

- صياغة قوانين ردعية تمنع خلق المشاريع المقاولاتية بطريقة غير رسمية.
- تسهيل سبل تمويل المشاريع الحرفية من مختلف المصادر.

- تشجيع الحرفيين على استخدام التكنولوجيا لتعزيز القدرات الابتكارية.
- تنظيم معارض وطنية ودولية مخصصة لعرض المنتجات الحرفية المحلية، وتسهيل عملية تسويقها.
- بدل استيراد المنتجات الحرفية من الخارج، السهر على تصدير الصناعات التقليدية للبلدان المجاورة.

قائمة المراجع:

- أحمد مروة، برهم نسيم. (2007). الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة، القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.
- أمعمري لحبيب. (2017). المقاولة والثقافة، المغرب: منشورات مختبر الأبحاث والدراسات النفسية والاجتماعية.
- خميس نفيسة، حجاج عبد الرؤوف. (2019). دور السمات المقاولاتية للمقاول الحرفي في تبني التوجه الاستراتيجي (دراسة ميدانية لعينة من المقاولات الحرفية بورقلة)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02.
- سعد عبد الرسول محمد. (1998). الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلى، الإسكندرية: المكتب العلمي للنشر والتوزيع.
- سلطاني رشدي محمد. (2014). الإدارة الإستراتيجية في المنظمات الصغيرة والمتوسطة، عمان: دار جليس الزمان.
- شوقي ناجي جواد وآخرون. (2014). إدارة المشروعات الصغيرة منظور ريادي تكنولوجي، د.ب: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- العطية ماجدة. (2001). سلوك المنظمة: سلوك الفرد والجماعة، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- عواطف محسن وسليمان ناصر. (2014). قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعيقات والحلول، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول: تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة، الجزائر.
- كافي مصطفى يوسف. (2016). ريادة الأعمال وإدارة المشاريع الصغيرة، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.
- محبوب بن حمودة. (2016). الحرف التقليدية الجزائرية والإبداع التكنولوجي، دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 05، العدد 01.
- مراح حياة. (2010). إشكالية المقاول الجزائري الجديد، دراسات اجتماعية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد 03.
- نجم عبود نجم. (2012). القيادة وإدارة الابتكار، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- Korichi Youcef et Al. (2013). Les PME en Algérie: Etat des lieux, contraintes et perspectives, La performance des institutions algériennes, N°04.
- Si Lekhal Karim. (2013). La difficulté de financer les PME dans un contexte de forte asymétrie d'information : cas des PME algériennes. La performance des institutions algériennes, N°03.
- Berrah Kafia et Bourif Moussa. (2015). La problématique de la création des petites et moyennes entreprises en Algérie, Revu algérien développement économique, N°02.